هذا ولا تستقيم المنهجية العلمية التاريخية إلا إذا توفرت لها أدواتها من معاجم وأدلة وفهارس وكشافات ومصطلحات، ودوائر معارف عامة وخاصة، ولا بد أن تكون دراسة الوثائق دراسة استيفاء وشمول، فلا يكتفي المؤرخ بجزء منها يعتمد عليه ويستدل به ويهمل الباقي.

هذا وتتحد قيمة التاريخ المكتوب بناء على بعض الأسس الجوهرية، حيث ينبغي على الباحث أن يفحص نوع المادة التي استقى منها معلوماته أو عن من نقل عنه تلك المعلومات، هل هي مصادر مادية (نقوش وآثار..) أو مكتوبة (وثائق، مراسلات، نسخ أرشيف..)، أو مصادر شفهية، ثبت أن معلوماتها صحيحة وغير مزيفة، وأنه لم يسبق نشرها أو على الأقل لم يسبق استخدامها بدرجة كافية.

وتتحد قيمة التاريخ المكتوب بناء على قدرة الباحث على الدرس والبحث، وقدرته على نقد ما تحت يده من أصول ومصادر ومراجع، وطريقته في استخلاص الحقائق وتنظيمها وتفسيرها وعرضها، حيث يختلف الباحثون في النقد وفي استخلاص الحقائق بحسب اختلافهم في الفهم والتفسير والاستنباط. كما تتحدد قيمة التاريخ المكتوب بناء على بعد الباحث عن التحيز والأهواء، ومطابقته للواقع بقدر المستطاع. لذلك فقيمة التاريخ المكتوب تتحدد على بناء على ثقافة الباحث وإلمامه بطريقة البحث التاريخي، وبناء على استعداده الشخصي وملكاته الفكرية.

**الحقيقة التاريخية:**

تقول القاعدة العامة:"إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ، وبالتالي ضاعت الحقيقة"، لذلك وجب على المؤرخ دائما أن يبدأ عمله بجمع الأصول، وكما قال المحدث الشهير أبو حاتم الرازي (من أعيان القرن الثالث هـ.): "إذا كتبت فقمِّش، وإذا حدَّثت ففتِّش"، لذلك وجب على المؤرخ قبل كل شيء أن يُعنى بتقميش الأصول، لأنه إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها. وهنا قد يتساءل البعض: هل يجب جمع كل الأصول أم يُكتفى ببعضها فقط، والإجابة : أنه إذا كانت غاية الباحث المؤرخ الوصول إلى الحقيقة، فالحقيقة هي كل الحقيقة لا بعضها، وهي وحدة تامة لا تتجزأ.

إن الحقيقة التاريخية التي يطمح المؤرخ الوصول إليها ليست بأية حال من الأحوال بحقيقة مطلقة وإنما هي نسبية، لأن ما نصل إليه في بحثنا من تصور أحداث الماضي هو في الواقع حقيقة صحيحة نسبيا، إذ كلما زادت نسبة الصدق فيها اقترب التاريخ من أن يكون تاريخا بالمعنى الصحيح في حدود إمكانياته، إذا لا يمكن للباحث في التاريخ أن يرى وقائع التاريخ رأي العين، وهو لا يرى منها شيئا حقيقيا ملموسا سوى الورق والكتابة وآثار الإنسان ومخلفاته، ومن طريق دراستها يحاول أن يسترجع في ذهنه صور الماضي وأخباره، ومرد ذلك إلى أن الحادثة التاريخية هي حادثة ماضية لا نستطيع ملاحظتها في الحاضر، وإن كان باستطاعتنا أن نرى آثارها الباقية وأن نطلع على تدوينها من مصادر الماضي. ولكي نجعل هذه الصور والأخبار واضحة ينبغي أن نسعى لمعرفة الأثر التي تحدثه كتابات الماضي ومخلفاته في نفس القارئ الدارس.

إن الحادثة التاريخية هي في حد ذاتها فردية ذات طابع خاص جرت في زمن معين ومحدد، وعبرت عن تصرفات أناس معينين، مما يتعذر علينا تعميمها، ومما يتوجب دراستها في تفردها وطابعها الخاص، فضلا عن أنها أيضا حالة لا تتكرر لأن الزمن الماضي لا يعود، والذين شاركوا فيها لا يرجعون، ومن ثمة فإن التجربة التاريخية غير ممكنة، وحتى أن الالتجاء إلى الإحصاء أو تلمس أوجه التشابه أو التواتر بين الحوادث كما هو معمول به في علم النفس وعلم الاجتماع غير ممكن أيضا، هذا دون أن ننسى أن الحادثة التاريخية رغم تحديدها بزمن ومكان وشروط إنسانية معينة فإن أسبابها البعيدة وبداياتها لا يمكن أن نَتبيَّنها بكل وضوح ودقة، كما لا نستطيع أن نحدد نتائجها اللاحقة، وأحسن مثال على ذلك إنتشار المسيحية وظهور الإسلام.

إن التثبت من صحة الحقائق التي تقدمها الأصول والمصادر التاريخية مرتبطة أساسا بنوع المادة التاريخية التي يتوصل إلى جمعها الباحث في التاريخ والتي يجب عليه أن يمعن النظر فيها جيدا لأنه سيجد فيها اختلافا وتنوعا في مضمونها حتى يمكنه فيما بعد إيجاد طريقة للاستفادة منها جميعا بما يخدم الوصول للحقيقة التاريخية كاملة قدر الإمكان، ومن أمثلة التنوع والاختلاف التي قد يلحظها في محتوى مادته المجمعة ما يلي:

– قد يستخرج الباحث من أصل تاريخي واحد حقائق متنوعة عن الخط، وعن اللغة، وعن العقائد، وعن العادات، وعن الحوادث، وعن النظم،...إلخ، تكون في أكثريتها غير مرتبة ومنظمة أو منسجمة ومتجانسة وهنا يأتي دور الباحث في ترتيبها وتقسيمها بحسب أنواعها.

– تبدو الحقائق التاريخية على درجات متفاوتة من التعميم أو التخصيص، فينبغي على الباحث أن يضع الوقائع المتشابهة في مستوى عمومها أو خصوصها في صعيد واحد قدر المستطاع.

– تتحدد الوقائع التاريخية بمكان حدوثها وزمانه، وإذا ألغينا المكان والزمان بالنسبة لها فقدت مشخصاتها التاريخية. ودخلت في نطاق المعلومات الإنسانية العامة مثل "الفولكلور" الذي لا تعرف أصوله على وجه التحديد.

– تختلف الروايات التاريخية وما تتضمنه من الحوادث في مدى احتمال الصدق فيها، فتوجد بينها الروايات الثابتة، أو المحتملة الصدق، أو الضعيفة أو المشكوك في صحتها.

لذلك وجب على الباحث أمام هذا التنوع والاختلاف والتفاوت في الحقائق المجمعة، في عملية البناء التاريخي وتركيب الأفكار والمعلومات التاريخية بما يخدم الوصول لحقيقة وقوع الحدث، هو اعتماد صيغة السؤال والجواب بالصورة الممكنة له في نطاق المشخصات الأساسية للوقائع التاريخية التي تقدمها هذه المادة التاريخية، لا أن يعتمد طريقة وأسلوب آخرين في الأخذ وانتخاب معلومات تلفت نظرهم لأسباب شخصية في الغالب بما يخدم خواطرهم وآرائهم المسبقة عن الحدث التاريخي.

فعملية تحليل الوثائق من أجل الوصول إلى التفاصيل الصحيحة التي يمكن اعتمادها والاستناد إليها في تأريخ الحدث، يحتم على الباحث أن يتذكر دائما تفاصيل الوثيقة ذات الصلة ببحثه يطرح على كل تفصيل مفرد السؤال التالي: أيمكن تصديقه والثقة به؟ وهذا ليس على أساس أن هذا التفصيل يخبرنا ما وقع حقيقة وحدث بالفعل، وإنما "قريب مما حدث بالفعل" على الأقل، والذي يمكن أن نصل إليه أيضا من خلال

فحص دقيق لأحسن المصادر المتوفرة لدينا، وهذا يعني أن ما وصلنا إليه هو شبيه جدا بما وقع فعلا. وبلغة أخرى فإن المؤرخ يقرر أرجحية الصحة أكثر من تقريره للحقيقة من حيث موضوعيتها. والمؤرخ يستخلص "حقائقه" من تقييمه التحليلي لشيء إسمه "المصادر" لا لشيء إسمه "الماضي الواقعي" الذي لا يمكن إدراكه.

يقول المؤرخ الألماني "فون رانكهVon Rankel":"إن عدم محاولة المؤرخ السعي وراء الحقيقة المجردة خطيئة فادحة، إنه ضعف في إرادة المعرفة،" وأشار إلى وجوب الفصل بين الأمر الشخصي والواقعي، ووجوب الإلتزام بالموضوعية التاريخية، كما عبر عن ذلك أيضا الفيلسوف الألماني "جوتيه Goethe J. W. Von": "إن المؤرخ يجب أن يتصف أولا وأخيرا بحب الحقيقة"

ويجب على الباحث أن تكون لديه ملكة الربط بين الأحداث المتعددة، وقد عبر عن ذلك الفيلسوف الألماني "فون همبولتVon Humboldt" بقوله:"إن مهمة المؤرخ في الواقع تحتاج إلى إدراك للواقع، بالإضافة إلى الخيال الخلاق الذي يستطيع وحده ربط الوقائع المنعزلة والمنتشرة في نطاق واسع بعضها في بعض في وحدة حقيقية".